بسم الله الرحمن الرحيم

دور الإعلام في تفعيل وتطوير نظم الحماية الاجتماعية

ورقة علمية مقدمة لندوة

الحماية الاجتماعية بين الواقع والمأمول

التي تنظمها منظمة العمل العربية خلال الفترة 10-12 مايو 2014

بمدينة شرم الشيخ

****

إعداد د. فايز بن عبد الله الشهري

المملكة العربية السعودية

المحتويات

مدخل 3

الدور الاجتماعي للإعلام 4

الحماية الاجتماعية: المنظور الدولي 4

من إشكاليات الحماية الاجتماعية في العالم العربي 6

أولا: طبيعة العمل الخيري ومؤسساته 7

ثانيا: الضعف المؤسسي الرسمي 9

ثالثا: تكاليف فاتورة الأمن والاستقرار 10

هل (يفعل) الإعلام العربي الرسمي أم (ينفعل)؟ 10

الإعلام الجديد: (من) يتفاعل مع (من)؟ 12

دور وظائف وسائل الإعلام في تفعيل وتطوير نظم الحماية الاجتماعية 14

وظيفة الأخبار 14

وظيفة الإعلام والتعليم 15

وظيفة ترابط المجتمع ونقل تراثه 15

وظيفة الرقابة 16

وظيفة تكوين الآراء والاتجاهات 16

دور (الإعلام) في تعزيز الحماية الاجتماعية 16

منطلقات توظيف الإعلام في قضايا الحماية الاجتماعية 19

مدخل

لا شك أن أساس مفاهيم الرعاية والحماية والضمان الاجتماعي تستمد عمقها من دعم القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية في كل مجتمع. ولكن الاهتمام التشريعي والمؤسسي الحديث في مجال الرعاية والحماية الاجتماعية يستمد انطلاقته من أساس جهود دولية تنامى بعد الحرب الغربية (العالمية) الأولى. إذ ظلت الحماية الاجتماعية أساس مفهوم العدالة الاجتماعية وعنصرا مهما في أعمال منظمة العمل الدولية منذ إنشائها سنة ١٩١٩ م. وفي سنة ١٩٤٤ عزز إعلان فيلادلفيا هذا بالاعتراف "بالتزام منظمة العمل الدولية أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق ... مد نطاق تدابير الضمان الاجتماعي بحيث تكفل دخلاً أساسياً لجميع المحتاجين إلى مثل هذه الحماية وتوفير رعاية طبية شاملة". وفي العقد الأخير (2008) أكدت الجهود الدولية وضع تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية كأحد الأهداف الاستراتيجية في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة[1]. وقد شمل الإعلان تأكيدا على أن تكون حماية اليد العاملة مستدامة ومكيفة مع الظروف الوطنية بما فيها:

- توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع، بما في ذلك التدابير الرامية إلى توفير دخل أساسي لجميع من يحتاجون إلى هذه الحماية، وتكييف نطاقه وتغطيته لتلبية الاحتياجات الجديدة ومواجهة مواطن الشك التي تولّدها سرعة التغيرات التكنولوجية والمجتمعية والسكانية والاقتصادية؛
- ظروف عمل صحية وآمنة؛

[1] اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والتسعين، جنيف، ١٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٨

- سياسات أجور ومكاسب وساعات عمل وغير ذلك من ظروف عمل تمكن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم، وتوفير أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين إلى مثل هذه الحماية.[2]

الدور الاجتماعي للإعلام

يعرف الإعلام في الأدبيات العلمية كوظيفة اجتماعية. وفي مفهومه العام يعد الإعلام" وهناك من يلخص الإعلام على انه " العملية التي يترتب عليها نشر الأخبار، والمعلومات الدقيقة التي تركز على الصدق والصراحة، ومخاطبة عقول الجماهير، وعواطفهم السامية، والارتقاء بهم من خلال تنويرهم، وتثقيفهم"[3]. الإعلام في حقيقته وأدواره (المفترضة) يقوم بوظائف اجتماعية موجّهة نحو حاجات شرائح المجتمع المختلفة. وقد مارس الإعلام التقليدي في العالم العربي هذه الأدوار طوال عقود بصور متفاوتة النجاح. ويعود قصور الدور الإعلامي في مجال الرعاية والحماية الاجتماعية إلى قصور أدوار المؤسسة الرسمية العربية وانشغالاتها حيث أصبح الأمن (الحاجة) مقدما في أولويات الدولة الغربية الحديثة قبل سواه.

الحماية الاجتماعية: المنظور الدولي

لم تكن بداية الاهتمام بالمفهوم العام الشامل للحماية الاجتماعية مع إعلان الجمعية (نوفمبر 2007) الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

---

[2] وثيقة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

[3] عاطف مطر(2003) دور التلفزيون، في تشكيل الوعي الاجتماعي، لطلاب الجامعات، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،

وهنا لا بد من الإشارة إلى الاتفاقية رقم 102 الصادرة عن المؤتمر العام لمنظّمة العمل الدوليّة في العام 1952 والتي اقترحت على الدول المبرمة لها نمطاً من الضمان الاجتماعي يشكّل الحد الأدنى من الضمانات التالية: " الرعاية الصحية، تعويضات المرض، البطالة، الشيخوخة، طوارئ العمل، التقديمات العائلية، الأمومة، العجز والوفاة"، على أن تتعهّد كل دولة عضو بتنفيذ ثلاثة فروع على الأقل من الفروع المذكورة[4]. وفي سنة ٢٠٠٤، توصلت اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، في جملة أمور، إلى استنتاج مفاده "أنّ حداً أدنى من الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر يجب أن يصبح جزءاً مقبولاً وثابتاً من "القاعدة" الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد العالمي".

والإعلان بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في سنة ٢٠٠٩، آآد من جديد على الالتزام الثلاثي لإعلان فيلادلفيا (١٩٤٤) لصالح مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع[5].

ووفقا للمنظمة فإن نطاق الحماية الاجتماعية يمتد ليشمل مجموعة متكاملة من التدابير المتخذة من أجل ضمان أمن الدخل والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع ولا سيما الفئات المستضعفة وذلك لضمان:

– أمن الدخل الأساسي في شكل تحويلات اجتماعية (نقداً أو عيناً)، معاشات التقاعد للمسنين وإعانات المعوقين والأسرة والأطفال والبطالة وتقديم الخدمات للعاطلين عن العمل والفقراء العاملين؛

[4] الاتفاقية رقم 102:
[5] وثيقة بعنوان "بناء أرضية الحماية الاجتماعية في أفريقيا: متابعة إعلان ياوندي الثلاثي" صادرة عن الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ١١

– توفر وإمكانية تحمل تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالرعاية الصحية ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي والسكن ومجالات أخرى تُحدَّدُ استناداً إلى الأولويات الوطنية[6].

وقد عرّفت منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية بأنها "مجموع السياسات والبرامج التي تهدف إلى تقليص الفقر والهشاشة من خلال دعم سوق العمل، وتقليص تعرض الأفراد للمخاطر، وتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من احتمالات فقدان الدخل، أو أنها مجموع الآليات التي تروم إلى مساعدة الأفراد على مواجهة آثار المخاطر الاجتماعية (الشيخوخة والمرض وعدم القدرة عن العمل والبطالة والأعباء العائلية ...الخ) خاصة في جوانبها المالية". وتتلخص المخاطر الاجتماعية في الدراسات ذات العلاقة في المجالات الآتية[7]:

مجال الخطر الاجتماعي	الحالات الممكنة
الصحة	المرض، العطب، حوادث العمل والأمراض المهنية
الأمومة	الخدمات المتعلقة بالأمومة
الشيخوخة	تتعلق بالمعاشات
السكن	المنح الاجتماعية الخاصة بالسكن
العطب	عدم القدرة على الشغل
الوفاة	وتتوجه هذه المنح إلى ذوي الحقوق للمتوفى
الشغل	وهي على شكل منح تقدم للأجير
المساعدات العائلية	المرض، العطب، حوادث العمل والأمراض المهنية

من إشكاليات الحماية الاجتماعية في العالم العربي

تبدأ الإشكالية الأساسية من حقيقة أن ملامح الحماية الاجتماعية ومرجعياتها لم تتحدد بشكل مؤسسي ووفق خطط مدروسة في كثير من البلدان العربية حتى وقت

[6] الوثيقة السابقة
[7] الدكتور أحمد خالف (الحماية الاجتماعية) ورقة علمية في حلقة تدريب نقابي حول الحرية النقابية و المفاوضة الجماعية تورينو من 27ايلول/ سبتمبر إلى 08 أكتوبر/ تشرين الأول 2010

قريب. بل إن المتأمل في المؤسسات الرسميّة التي تحمل مسمى "الرعاية" "الحماية" الاجتماعية لا يجد الكثير من النجاحات لمشاريع وبرامج مستدامة التي يمكن من خلالها بناء (النموذج) العربي وتعميمه بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تخوضها شعوب أكثر الدول العربية.

من نظم الحماية الاجتماعية[8]			
النموذج	البسماركي (مهني)	بفرديج (شمولي)	الحد الأدنى (ليبرالي)
الأهداف	تعويض فقدان الدخل	التكفل مجانا بمخاطر الحياة	الحد الأدنى من التأمين
الاستفادة	من اشترك	الحاجة	الفقر والشيخوخة
التمويل	الاشتراكات	الضريبة	الضريبة
التوزيع	أفقي	عمودي	عمودي ومحدود

ويمكن إبراز تحديات الواقع الحالي للرعاية والحماية الاجتماعية في العالم العربي من عدة وجوه:

أولا: طبيعة العمل الخيري ومؤسساته

ارتبط غالب العمل الاجتماعي عادة بالمنظمات غير الرسمية ماعدا استثناءات في دول الخليج العربي بسبب مداخيل النفط. ومن هنا فقد اصطبغ العمل الاجتماعي بطبيعة المنظمات التي تعني تلك الوحدات الاجتماعية أو التجمعات الإنسانية التي تبنى بقصد ولتحقيق أهداف معينة. ويرى "هربرت هكس" في مفهومه البسيط للمنظمات:

- أن المنظمة تضم دائماً أشخاص.
- يرتبط هؤلاء الأشخاص مع بعضهم بطريقة ما.

[8] الدكتور أحمد خالف مرجع سابق

- أن هؤلاء الأشخاص في ترابطهم يتفاعلون لتحقيق أهداف المنظمة.
- أن كل شخص في المنظمة له أهداف شخصية.
- أن هذه التفاعلات يمكنها أيضاً أن تساعد على تحقيق أهداف
- مشتركة أو مرتبطة بالأهداف الشخصية.
- كما أن المنظمة تشكل جزءاً من نسق أكبر، وأن هذا النسق الأكبر يؤثر عليها بمثل ما يتأثر[9].

ومع هذا ومما لا شك فيه أنّ العمل الخيري سد فراغا مؤسسيا هائلا في كثير من البلدان العربية من خلال قيام أفراد (محسنين) ومنظمات خيرية بالكثير من أعمال الرعاية الاجتماعية. ولكن هذه الأنشطة واجهت وخلقت مجموعة من الإشكالات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ارتباط العمل الخيري في اغلبه بالأزمات والصراعات وعدم استدامته في الأحوال العادية.
- غلبة الطابع الفردي والشخصي على معظم المبادرات التي غالبا ما تنتهي بضعف حماس صاحب الفكرة أو تعبه من تدبير الموارد.
- ارتباط العمل الخيري بجماعات وأحزاب حاولت أن تضع حسابات السياسة في مقدمة منطلقات ونتائج برامجها الاجتماعية.
- عدم شمول مظلّة الحماية الاجتماعية
- ضعف الإشراف الرسمي في جانب الرقابة وتعميم منافع العمل الخيري
- عدم الدعم الحكومي لمأسسة أنشطته العمل الخيري ورعايته

[9] عبد اللطيف، رشاد (2000) إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية الإسكندرية، مصر.

- الانفصال بين الإعلام والعمل الخيري تبعا لحماس السلطات أو تجاذب التيارات الفكرية.
- ضعف ثقافة التطوع واعتبار بعض العاملين في المؤسسات الخيرية عملهم (وظيفة) أكثر منها مبادرة تحركها دوافع إنسانية خيرية.

ثانيا: الضعف المؤسسي الرسمي

طال الضعف في أداء المؤسسات الحكومية الحلقة الأضعف وهي الرعاية الاجتماعية وما تشمله من حماية للفرد والمجتمع من تأثيرات الفقر والعوز والبطالة وغيرها.

ويمكن إبراز اهم إشكالات المعالجة الرسمية (العربيّة) للحماية الاجتماعية من عدة وجوه:

- عم تجذّر ثقافة الحقوق في الذهنية الرسميّة العربيّة بما يعزّز حق كل مواطن على مجتمعه ودولته في عيش كريم ضمن مظلة من الرعاية الصحية والاجتماعية كحق أساسي.
- عدم وجود برامج تنموية كبرى تستوعب الملايين من العاطلين وتحولهم من عالة على المجتمع ومؤسسات إلى عناصر إنتاج.
- البيروقراطية والروتين في المبادرات الحكومية مما انعكس على كافة أشكال العلاقة مع المواطن وخاصة في المجالات الأكثر إلحاحا وهي الحماية الاجتماعية.
- التقلبات الاقتصادية وتأثر برامج التنمية والرعاية في العالم العربي بالأزمات المالية وحركة العمالة ورؤوس الأموال.

- الفشل في حل مشكلات جذرية تتعلق بطبيعة التعليم المطلوب في سوق العمل وتأهيل الشباب للوظائف المهنية.
- عدم كفاية التمويل الرسمي للنشاطات وتخفيضه من وقت لآخر.
- إشكاليّة الاقتصاد الريعي في الخليج تقابله اقتصاديات الخدمات وتصدير العمالة في الدول العربية الأخرى لا تمكن من توفير مظلة رعاية اجتماعية مستدامة.
- عدم تحديد الأدوار والصلاحيات والاختصاصات بين المؤسسات العاملة وتشتت الجهود وعدم تكاملها.

ثالثا: تكاليف فاتورة الأمن والاستقرار

عصفت بالعالم العربي طوال أربعة عقود العديد من الفتن الأهلية والانقلابات والمغامرات العسكرية ثم كانت فاتورة الصراعات والإرهاب في أكثر من ثماني دول عربية. وكانت الضحية الأولى لفقدان الاستقرار والسلم الأهلي هي برامج التنمية الاجتماعية عل كافة مستوياتها.

وعلى هذه الأوضاع غير المستقرة كانت فاتورة الأمن وأولويات الدول متجهة نحو هذه المشكلات والقضايا الناجمة عنها.

هل (يفعل) الإعلام العربي الرسمي أم (ينفعل)؟

يعكس الإعلام وبما فيه (الجانب الاجتماعي والجانب الجماهيري) واقع القوى السياسية والاقتصادية، كما يعكس المستوى الحضاري لمجتمع ما. وتمثل هذه القوى الحدود التي يحدث فيها التفاعل. فالبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية تحدد ملامح وسائل الاتصال الجماهيري. ويعد الأعلام شكلا ً من أشكال

التفاعل الإنساني كعملية اتصال مع الجمهور تهدف إلى نقل الأخبار، والآراء، والتعريف بها بغية إحداث تحول لدى المتلقي من أفراد وجماعات والترويج لفكرة ما باتجاه تعميمها وتحقيقها. فالإعلام قناة لنقل العلم، والمعرفة، والخبر، ووسيلة لنقل الحقيقة والأكذوبة على حد سواء فهو بطبيعة الحال فكرة ونشاط ومشاركة[10].

ويكشف الرصد التاريخي لنشأة وتطور الإعلام العربي أنه نشأ في حضن الدولة الوطنية مبشرا بمشاريعها ورؤيتها لحماية الإنسان وحفظ كرامته طفلا وشابا وكهلا. وكان للإعلام (الرسمي) المملوك للدولة تأثيرا كبيرا في المجتمعات العربية ما قبل ظهور ثورة الفضاء والأنترنت بشكل خاص. ومن الإنصاف أن نقول أن الإعلام على الرغم من بيروقراطية إدارته إلا انه كان شريكا مهما في مسيرة التنمية التي استهدفت تطوير الإنسان في المقام الأول.

وقد كان ذلك واضحا خلال مراحل تنموية مهمة في بعض البلدان وخاصة في مصر ودول الخليج العربي وبعض بلدان المغرب العربي. ولكن من المهم الإشارة إلى أن الإعلام العربي في مراحل التجاذبات السياسية التي عصفت بالمنطقة خلال عقود مضت ركز نشاطه في معظمه كأداة سياسية أكثر منه (مجال) تنموي كما تتطلب المرحلة.

ومن هنا غاب الفعل ونشط الانفعال في الرد على الخصوم في الداخل والخارج. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر إخفاق الإعلام العربي في (الفعل) التنموي مقابل الانفعال السياسي والايدلوجي في النقاط التالية:

- إشغال الإعلام العربي بالمتناقضات السياسية في أكثر من اتجاه

[10] د. جمال الجاسم المحمود (2004) دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٠ - العدد الثاني-2004

- انشغال الإعلام العربي (بالدعاية) للمشاريع الحكومية أكثر من الدور الرقابي المفترض على الأداء
- عدم إعطاء الإعلام العربي الحيز المناسب لثقافة العمل والإنتاج والحقوق.
- غلبة الطابع الترفيهي التسويقي للأفكار والمنتجات على الدور التنموي المفترض في دول نامية.
- ضعف ثقة قطاعات مهمة من شرائح المجتمع العربي في المحتو الرسمي ما أفقد الجهود القليلة في مجال التنمية تأثيرها.
- ضعف الشراكة المؤسسية بين المؤسسات الإعلامية ومؤسسات الحماية الاجتماعية
- ضعف الثقافة الحقوقية بقضايا الحماية الاجتماعية لدى قطاع مهم من العاملين في المجالات الإعلامية.
- عدم وجود تشريعات وسياسات إعلامية تقنن وتوجه الدور المجتمعي للوسائل.
- الانفلات الإعلامي الفضائي والإلكتروني وتغير الأولويات من وظائف مؤسسات عامة إلى حسابات مؤسسات خاصة وأحيانا فردية.

الإعلام الجديد: (من) يتفاعل مع (من)؟

من الواضح أن التعاطي الإعلامي في العقود الثلاثة الأخيرة لم يكن بالصورة المأمولة في جوانب إيلاء الرعاية والحماية الاجتماعية حقها من الاهتمام لما أسلفنا من انشغالات واستقطابات. وحين ظهر الإعلام الجديد بخصائصه الفريدة استبشر المتفائلون بهذا القادم الجديد لحيويته وانعتاقه من البيروقراطية وأيضا سهولة إدارة المشاريع التوعوية والفكرية بشكل خاص من خلاله.

- وتضع كلية شريديان التكنولوجية Sheridan تعريفاً إجرائيا للإعلام الجديد بأنه: "أنواع الإعلام الرقمي الذي يقدم في شكل رقمي وتفاعلي، ويعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت، فضلا عن استخدام الكومبيوتر كآلية رئيسة له في عملية الإنتاج والعرض، أما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيس الذي يميزه وهي اهم سماته"[11].

ويمكن هنا تمييز بعض خصائص البيئة الاتصالية الجديدة في ضوء إشكالات وتحديات الإعلام الجديد كعامل (مفترض) أن يكون من عوامل تطوير وتأسيس مفاهيم الحماية الاجتماعية[12]:

- المستخدم في الإعلام الجديد يقوم بعمل فاعل (active) ينتقي فيه المضمون الذي يريد الحصول عليه. ومن هنا تكمن صعوبة تصميم محتوى ملائم لشرائح متنوعة يكون منافسا في بيئة الإعلام الإلكتروني العالمية.
- اندماج وسائل ووسائط الإعلام المختلفة أدى إلى تقسيم الجماهير وتشتيت الانتباه بين خدمات الأجهزة التي تقدم أكثر من خدمة.
- لأول مرة في التاريخ تصبح حرية الإعلام حتى أصبح ممكنا لأي شخص لديه ارتباط بالإنترنت أن يصبح قائما بالاتصال عبر العالم بتكلفة لا تذكر. وحينما يكون الشخص غير راض فسينشر سخطه وقد ينظم حملة تفشل الجهد الرسمي.

[11] د. عباس مصطفى صادق، "الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة"، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، 2011م، ص9.
[12] تمت الاستفادة هنا من د. سعود كاتب (2011) الإعلام الجديد وقضايا المجتمع: التحديات والفرص ورقة علمية في المؤتمر الثاني للإعلام الإسلامي جاكرتا محرم 1433

- الثورة الهائلة في المحتوى وتوظيف خليط من النصوص والصور وملفات الصوت والفيديو لم يقابله نفس التحدي من مؤسسات رسمية مناط بها خدمة المجتمع.
- وضوح خاصية تفتيت الجماهير (Media Fragmentation) في الإعلام الجديد. ويقصد بذلك تعدد الخيارات أمام مستخدمي وسائل الإعلام مثل المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعية والهواتف الذكية بجانب الوسائل التقليدية من صحف وإذاعة وتلفزيون.

ومن تحديات الإعلام الجديد[13]

- صعوبة الوثوق والتحقق من صحة وصدقية العديد من البيانات والمعلومات التي تحويها بعض المواقع في ظل الحاجة إلى التعزيز المتواصل للقدرات الثقافية والتعليمية للمتلقي.
- ضعف التأثير الثقافي المجتمعي في بحر المعلومات العالمية التي تصب فيه ثقافات العالم.
- عدم التوازن بين حجم ونوعية الرسائل الإعلامية الموجهة وبين استعداد المتلقي لها ما أدى إلى إرباك المشهد التوعوي.

دور وظائف وسائل الإعلام في تفعيل وتطوير نظم الحماية الاجتماعية

وظيفة الأخبار

من المهم أن يُفعّل دور الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام (سواء أكانت محلية أم إقليمية أم دولية) في نشر المعلومات الإيجابية عن مفاهيم الحماية الاجتماعية للإسهام في تعميم ومحاكاة النماذج المتميزة.

[13] سلمى حلوم (2014) مستقبل الصحافة بجناحيها الورقي والإلكتروني كيف ينظرُ إليه من خلال معطيات الواقع؟!

من المعلوم أن نشرات الأخبار تحظى بالتركيز والاهتمام من شرائح مختلفة وحين تتصدر أخبار ومبادرات الحماية الاجتماعية نشرات الأخبار ستسهم في مساعدة المبادرات الاجتماعية تشريعيا وتنفيذيا.

وظيفة الإعلام والتعليم

من وظائف الإعلام الرئيسة تقديم المعلومات في مجالات الحياة المختلفة التي تزيد من ثقافة الإنسان، وتكسب المتلقي مهارات جديدة. ومن هنا تتطلب الحاجة دعوة وسائل الإعلام للاهتمام بتعليم تشريعات ومبادرات الحماية الاجتماعية وتجزئة المبادرات بحسب الشرائح. وهذا سيسهم على المدى المتوسط والبعيد في خلق ثقافة الاهتمام والرعاية للمحتاج.

وظيفة ترابط المجتمع ونقل تراثه

وهذه الوظيفة المهمة في ربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض، ونقل تراث المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده ولغته، والمحافظة على تماسكه ووحدته، وحماية كيانه ومعتقداته، وتوحيد أفراد المجتمع لتحقيق أهدافهم وأهداف مجتمعاتهم. ومن هذا المنطلق تسعى وسائل الإعلام إلى تأصيل قيم الحماية الاجتماعية ضمن بنية الوعي الاجتماعي. ومن خلال تعزيز المفاهيم الشرعية (الإسلامية) التي أصّلت لمفاهيم الحماية الاجتماعية يمكن لوسائل الإعلام أن تعطي لهذا المجال بعده الروحي كقيمة سامية.

ثم إن التراث العربي في التكافل والرعاية غني بالقصص الداعمة للمبادرات الرسمية وغير الرسمية في مجال الرعاية الاجتماعية وحماية الفئات الخاصة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين.

وظيفة الرقابة

يمكن أن تؤدي وسائل الإعلام في وظيفتها الرقابية دورا مهما في المسائلة والتحشيد لمصلحة القضايا الاجتماعية. ومن خلال التحقيقات الصحفية والمتابعات الإعلامية يمكن أن تنشط المبادرات والمجالس التشريعية للنهوض بدورها في تفعيل الاتفاقيات والمبادرات في كافة المجالات التي تغطيها مظلة الحماية الاجتماعية.

وظيفة تكوين الآراء والاتجاهات

وهي وظيفة مكمّلة للوظائف الإعلاميّة السابقة. وهي وظيفة مهمّة في تشكيل الآراء والاتجاهات لدى الجمهور بكافة شرائحه. ومن خلال التركيز الإعلامي على قضايا الحماية الاجتماعية يمكن للإعلام إعادة صياغة المفاهيم عند قادة الراي وعند شرائح المجتمع لتعزيز المواقف الإيجابية نحو مفاهيم الحماية الاجتماعية.

دور (الإعلام) في تعزيز الحماية الاجتماعية

بعد استعراض وظائف الإعلام وكيف يمكن توجيهها لخدمة هذه القضية يمكن أن نلاحظ أن التحديات كما تأتي فإن الفرص متاحة أيضا عبر وسائل الإعلام إن أحسنا تخفيف المعوقات وتعزيز الإمكانات المتاحة من خلال عناصر الاتصال الأساسية وهي على نحو مختصر كالاتي:

أولا: المرسل (المصدر)

المقصود هنا هو منشئ الرسالة فقد يكون فردا، أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة. ويجدر لإحداث التأثير الاهتمام بالأشخاص الذين يتصدون لهذه المهمة من مختلف النواحي ويعني هذا:

- حسن الاختيار للأشخاص المكلفين بنقل الرسالة الإعلامية بشكل موثوق

- تدريب القائمين بالاتصال على هذه المهام وفق أساليب عصرية
- إعطائهم الفرصة وتمكينهم من أداء دورهم دون معوقات
- تكريم المميزين وإعطائهم حقوقهم المعنوية والمادية

ثانيا: الرسالة (المحتوى)

وهي الأفكار أو الآراء، التي يتم نقلها من المصدر إلى المتلقي. وهنا تتوقف فاعلية الاتصال، على الفهم المشترك من خلال اللغة والموضوع من خلال:

- تصميم المحتوى المؤثر والمنافس في بيئة اتصالية مفتوحة
- توظيف فنون الإعلام في بناء الرسالة لإحداث التأثير المقصود
- حسن عرض الرسالة وتوقيتها بما يتناسب وجمهورها

ثالثا: القناة (الوسيط)

وهي الوسيط التي يتم من خلالها إرسال الرسائل بين المرسل إلى التلقي ومن المهم في أي عملية اتصالية:

- اختيار الوسيلة المناسبة لطبيعة الرسائل والجمهور
- الحرص على الوسائل التي تتمتع بمصداقية لدى الجمهور
- دعم الوسيلة وتمكينها من الوصول للمعلومات
- دعم إنتاج البرامج وتذليل العقبات الإدارية للعمل الميداني

رابعا: الجمهور (المستقبل)

و هو المتلقي الذي يستقبل الرسالة، ويتفاعل معها سلبا وإيجابا ويعد الجمهور هو الهدف الأساسي من عملية الاتصال.

- تصميم رسائل تتناسب وعقلية واتجاهات شرائج الجمهور المختلفة
- استخدام الأساليب (الاستمالات) العقيلة والعاطفي في رسائل الإقناع
- بناء سمعة مؤسسية إيجابية تكفل دعم الجمهور للمواد الإعلامية
- معرفة طموحات المجتمع من مؤسساته وتلمس احتياجاته

خامسا: قياس رجع الصدى

ويعني بقياس الأثر رصد ردود الأفعال التي تحدثها الرسائل الإعلامية ومعرفة رجع الصدى بنوعيه السلبي والإيجابي للعناية بتجويد الرسالة والتلاقي مع طموحات

منطلقات توظيف الإعلام في قضايا الحماية الاجتماعية

من اهم الركائز والمنطلقات للعمل الإعلامي في مجال تعزيز وتطوير وبناء أنظمة الحماية الاجتماعية العناية بتحيلي وفهم أبعاد البيئة الاتصالية من خلال اتباع الخوات الآتية:

الآلية: مسح وتحليل المواد الإعلامية التي تتناول قضايا الحماية الاجتماعية وتحديد نطاق القوة والضعف

الغاية: تعديل الوزن النسبي للبرامج وبحث التشريعات والسياسات المعززة لدور الإعلام

الآلية: دراسة اتجاهات المحتوى المقدم عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومؤشرات المشاهدة والمقروئية

الغاية: تصحيح المحتوى وتعزيز المبادرات والتركيز على الوسائل المؤثرة

الآلية: إنشاء مرصد إعلامي يهتم بالحماية الاجتماعية وتشريعاتها ومبادراتها ونشاطات مؤسساتها

الغاية: حصر وتوثيق المبادرات الناجح في مجال الحماية الاجتماعية

الآلية: بحث مكونات الصور السلبية التي قد تنتشر عن أركان الحماية الاجتماعية

الغاية: تقديم معززات صورة إعلامية إيجابية من خلال عمل مؤسسي

الآلية: توفير وإنتاج مواد تدعم المحتوى الإعلامي الذي يساعد على نشر مفاهيم الحماية المجتمعية

الغاية: تخصيص مكتب معلومات يتواصل مع معدي البرامج والكتاب ومشرفي الصحف الإلكترونية والحسابات الشهيرة على مواقع التواصل

الآلية: دراسة جدوى إدارة وتفعيل حسابات ومواقع الكرتونية تهتم بهذه القضايا وتتواصل مع شرائح المجتمع

الغاية: الشراكة مع مؤسسات إعلام جديدة لضمان الاستمرارية والجودة

الآلية: تنظيم دورات متخصصة لتدريب وتثقيف الإعلاميين في مجالات الحماية الاجتماعية ومعززاتها ومهدداتها

الغاية: التنسيق مع مؤسسات تدريب متميزة والشراكة مع مؤسسات تعليمية

الآلية: استقطاب إعلاميين متمكنين والشراكة مع المحطات التلفزيونية ذات المشاهدة العالية

الغاية: تخصيص برامج تلفزيونية موجهة لنماذج ومبادرات ومعالجات قضايا الحماية الاجتماعية

الآلية: العمل مع المؤسسات الإعلامية لوضع قضايا الحماية الاجتماعية ضمن الملفات ذات الأولوية في برامج الشأن العام

الغاية: الشراكة مع وسائل الإعلام لدعم المفاهيم الثقافية والاجتماعية الإيجابية المعززة لثقافة الحماية الاجتماعية.

الآلية: تخصيص مقاعد في المؤسسات التدريبية والإعلامية ذات العلاقة

الغاية: تشجيع الموظفين والمتطوعين في مجالات الحماية الاجتماعية للالتحاق بورش عمل وحلقات تدريب إعلامية

الآلية: عمل سلم مكافئات معنوية ومادية ودرجات وظيفية تبين الترقي في مراتب العمل الإنساني إلى جانب التحفيز الوظيفي.

الغاية: رفع مستوى العمل وتشجيع المبادرين وتحفيز المتطوعين للمشاركة

الآلية: إنشاء مبادرات شراكة إعلامية مع المؤسسات الإعلامية مع الحرص على المؤسسات ذات السمعة الإيجابية في المجتمع.

الغاية: ضمان الالتزام المؤسسي بهذه القضايا

الآلية: رفع مستوى فهم القيادات الإدارية ووعيهم بقضية الحقوق العامة

الغاية: تأكيد مفهوم الحماية الاجتماعية كحق للمواطن وتخفيف صور المن التي تتبناها بعض المبادرات الرسمية

الآلية: تخصيص يوم في العام لتكريم وتمييز المبادرات الإعلامية المؤسسية والشخصية التي خدمت قضايا الحماية الاجتماعية

الغاية: الشراكة مع مؤسسات منح الجائز لتضمين موضوعات الحماية الاجتماعية في مجالاتها

مراجع تم الاستفادة منها أيضا:

- زينب معوض الباهي: مفاهيم الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسة المهنية، مكتبة الرائد، القاهرة 2005م
- محمد رفعت قاسم /نبيل محمد صادق وآخرون: الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، حلوان، دار النشر والتوزيع الكتاب الجامعي ،2006
- محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ,1998.
- مصطفى محمد الماحي، يحيى حسن درويش: تخطيط برامج الهيئات الأهلية، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة، بدون تاريخ
- إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود مدلى: التخطيط للتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004م
- رانية جبر، دور شبكات الأمان الاجتماعي في حماية المرأة الأردنية الفقيرة"، الأردن 2009.
- Sholkamy, Hania (2011), "How can Social Protection Provide Social Justice for Women?", Policy Paper for Pathways of Women's Empowerment Research Programme, UK.
- Ezemenari, Kene, and others (2002), "Gender and Risk in the Design of Social Protection Interventions", the World Bank Institute.